

على مسؤوليتي يناقش مرافعة مصر أمام محكمة العدل الدولية وبيع قطعة أرض بحدائق الأندلس لمستثمر إماراتي بقيمة 60 مليار جنيهه واجتياح رفح بداية رمضان المقبل حال فشل التوصل لصفقة تبادل الأسرى



مضامين الفقرة الأولى: مرافعة مصر أمام محكمة العدل الدولية

قال الإعلامي أحمد موسى، إن العالم يتحدث عن الدكتورة ياسمين موسى، المستشارة القانونية لوزارة الخارجية، بعد مرافعتها القوية والمشرفة أمام محكمة العدل الدولية، بشأن سياسات الاحتلال الإسرائيلي ضد فلسطين، مشيراً إلى أنها نموذج مشرف للدبلوماسية المصرية. وأضاف أن الدكتورة ياسمين موسى، عظيمة من عظيمات مصر، لافتاً إلى أنها قدمت درساً من دروس الدبلوماسية المصرية للعالم أجمع أمام محكمة العدل الدولية. وأشار إلى أن قدمت مرافعة اتسمت بالأداء القانوني الرائع، مبيناً أنها أظهرت شخصيتها القوية خلال مرافعتها، وفضحت أمريكا وإسرائيل منذ 75 عاماً.

وأوضح أن مرافعة مصر من أقوى المرافعات أمام محكمة العدل الدولية، مشيراً إلى أنها بعثت برسالة للعالم وأكدت موقف مصر الواضح ضد السياسات الإسرائيلية في غزة ودعم القضية الفلسطينية. وأكد أن إسرائيل كانت تعرقل عملية السلام مع مصر للاتجاه للتحكيم الدولي بشأن طابا، ونجحت القامات المصرية القانونية وفي مقدمتهم الدكتور عصمت عبد المجيد ونجحت هذه القامات في عودة طابا للسيادة المصرية في عام 1989.

ونوه بأن الدولة المصرية لديها الخبرات الطويلة في مثل هذه الأمور، وهو ما تجلّى في وجود الدكتورة ياسمين موسى، أمام محكمة العدل الدولية، لافتاً إلى أنها قدمت نموذجاً رائعاً وقويّاً للدبلوماسية المصرية، وقدمت مصر من خلالها مذكرات توجد في الأمم المتحدة، إذ طالبت مصر بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، قائلاً: «مصر ولادة، وكان في ثقة كبيرة في أداؤها وكلمتها، وظهرت بشكل رائع بأطر قانونية في موضع شائك، والحديث عن المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزة، والضغط من أجل تهجير القسري للفلسطينيين لمصر، وعجز مجلس الأمن في اتخاذ قرار ضد السياسات الإسرائيلية والمجازر في غزة».

واستطرد الإعلامي أحمد موسى، أن مصر شددت خلال المرافعة على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مبيناً أن المرافعة كانت مدعومة بأسانيد قانونية، بالإضافة إلى عدم شرعية الاحتلال وما يقوم به تجاه الفلسطينيين، وفضح الدول التي تدعم الاحتلال الصهيوني، حيث كانت الكلمة كاشفة، والتأكيد أن الضفة الغربية والقدس أراضي فلسطينية محتلة.

وأشار إلى أن الدكتور ياسمين موسى خلال مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية، طالبت بإنهاء الاحتلال الصهيوني، وليس فقط وقف إطلاق النار، مبيّناً أن محكمة العدل الدولية مسؤولة عن اتخاذ القرارات، مؤكدة أعمال الاحتلال الصهيوني وانتقدت فشل مجلس الأمن في اتخاذ أي إجراءات، وانتقدت الدول التي تدعم إسرائيل. كما أكدت أن مصر تعتبر الضفة الغربية والقدس وغزة أراض فلسطينية محتلة، وطالبت بوقف الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي منذ أكتوبر الماضي، والتي أسفرت عن استشهاد نحو 30 ألف شهيد وحوالي 80 ألف إصابة، بالإضافة إلى المفقودين.

واستعرض البرنامج أجزاء من مرافعة الدكتور ياسمين موسى، المستشارة القانونية بمكتب وزير الخارجية، اليوم الأربعاء، أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقالت إن المذابح والمجازرة الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة أسفرت عن مقتل ما يزيد عن 29 ألفاً ونزوح ما يزيد عن 1.3 مليون فلسطيني، في انتهاك واضح ضد القانون الدولي. ونوهت بأن إسرائيل تتعمد جعل الحياة مستحيلة عبر فرض المجاعة والحصار، وتمنع وصول المساعدات بشكل مستمر وتزيد العراقل بهذا الهجوم على رفح، التي التجأ إليها أكثر من مليون شخص، كما أنها مستمرة في الانتهاكات وترغب في طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم.

وأشارت إلى أن مجلس الأمن فشل في أكثر من مرة في وقف إطلاق النار للحفاظ على حياة الفلسطينيين، منوهة بأن إسرائيل مستمرة في الممارسات غير القانونية في الضفة الغربية عبر الاقتحامات وهدم منازل الفلسطينيين، ودعم العنف من المستوطنين، وزيادة بناء المستوطنات. ولفتت إلى أن إسرائيل ذاهبة بحل الدولتين إلى المجهول، محذرة من أن الانتهاكات من الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي تهدف إلى تجريد الشعب من ممتلكاته، وفرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والاحتلال غير القانوني الدائم.

وأضافت أنه من الصادم في تلك اللحظات الحرجة، أن بعض الدول بدلا من ممارسة مسؤولياتها من أجل إنفاذ قانون الأمم المتحدة وتشجيع الرأي الاستشاري لها رسالة مختلفة، بدلا من احترام القانون الدولي. وركزت في حديثها على 4 نقاط أساسية، تضمنت: ولاية واختصاص المحكمة والإطار القانوني في معالجة الاحتلال الممتد، واستخدام مفهوم الدفاع عن النفس كمبرر وسبب للاستمرار في العدوان. وأكملت: «بعض الدول الأعضاء تعارض استخدام الولاية المطروحة يحاولون القول إن القرار يؤثر على مفاوضات السلام بين أطراف الصراع، تلك القضية غير مقنعة ونعارضها، لا بد من النظر من الطلب الذي قدمته الأمم المتحدة والتفويض الممنوح على أساس الميثاق الناظم للأمم المتحدة والمبادئ الدولية».

واستشهدت بالرأي الاستشاري الصادر حول جدار الفصل العنصري؛ الذي لم يضر بأي جانب ويساعد على الوصول إلى حل للصراع، مشددة على أهمية تشجيع الحل على السلام في ظل تلك اللحظات الحرجة. وشددت على أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج الاستقرار والسلام؛ السلام الشامل والعادل بحل نهائي للصراع وفقا للقانون الدولي، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكدة أن الرأي الاستشاري سيكون مرشدا للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض

واستعرضت الانتهاكات المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، منوهة أن الاحتلال ممتد منذ عام 1967، كما أن فلسطين تعرضت لأطول احتلال في التاريخ الحديث، وفرض الوفاق على الأرض وتفتيت الأراضي الفلسطينية، في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي. وتابعت: «إسرائيل نقلت المستوطنين للعيش في الأراضي المحتلة ليصل عددهم إلى 750 ألفاً؛ مغيرين بذلك الطبيعة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية، تلك الأعمال غير شرعية وغير قانونية وتمارس على أساس الاحتلال غير القانوني وغير الشرعي وفق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وقال الدكتور طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية، إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مسؤولية الأمم المتحدة، لافتا إلى أن المرافعة التاريخية لمصر أمام محكمة العدل الدولية، لها دور كبير في دعم القضية الفلسطينية. وأضاف أن إسرائيل اعترفت بأن حركة فتح هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أهمية التدخل الأممي وأن تكون الأراضي الفلسطينية تحت الحماية الدولية.

وأكد الدكتور طارق فهمي، أن مصر وضعت إسرائيل في مأزق كبير بكشف جرائمها أمام العالم، لافتاً إلى أن هناك حالة فزع في الشارع الإسرائيلي بعد ما تم في محكمة العدل الدولية، والقول في الإعلام الإسرائيلي بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يذهب بإسرائيل إلى الجحيم، وسط حالة من الفزع والهلع. وأشار إلى أن مصر تملك الأدوات الدبلوماسية وخارج أيضاً معاهدة السلام لردع إسرائيل، لافتا إلى أن العالم يحاصر إسرائيل وتطويقها بقواعد دولية. ونوه بأن هناك تخطيا في قرارات الإدارة الأمريكية خاصة بشأن الدعم الإسرائيلي، لافتا إلى أننا لا نتوقع خيرا من الإدارة الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية.

وأردف الدكتور طارق فهمي أستاذ العلوم السياسية، بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن لا يعرف مدينة غزة، مبيّناً أن تصريحاته ما هي إلا مجرد هذيان، كما أكد أن أمريكا تستخدم حق الفيتو ضد أي قرارات ليست في صالح إسرائيل، مبيّناً أن الحديث عن مفهوم القوة يعني عقد صفقات أسلحة وإدارة العلاقات الدولية، كما أن القوة العسكرية المصرية هي أكبر مهدد للأمن القومي الإسرائيلي. واستطرد بأن إسرائيل كيان هش وضعيف، والمجتمع الإسرائيلي

يعاني من الانقسام ويحتاج إلى تأهيل نفسي حيث يعاني من مشكلات نفسية كثيرة، وهناك حالة انكسار في الجيش الإسرائيلي، وإسرائيل تحتاج إلى أن تستمر 25 عاما قادمة.

وأكد فهمي، أن هناك هجرة مضادة داخل الجيش الإسرائيلي، كاشفاً عن أن هناك 8 وزراء في مجلس الحرب الإسرائيلي مطلوبين كإرهابيين في عدة مطارات دولية وتقديمهم للعدالة الدولية، إلى جانب 64 حركة عنف داخل المجتمع الإسرائيلي.

وقال الدكتور طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية، إن مرافعة مصر اليوم أمام محكمة العدل الدولية، وثقت الأعمال الإجرامية الإسرائيلية على مدار التاريخ وخاصة في فلسطين، مشيراً إلى أن المرافعة التاريخية المصرية جاءت في توقيت مهم. وأضاف أن مصر أهم دول قدمت مرافعة خاصة لتقديم الأدلة الخاصة بالإدانات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية، مشدداً على أن مصر فضحت جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

كما أكد أن مصر لها مصداقية كبيرة في الطرح السياسي لجرائم إسرائيل، لافتاً إلى أن مصر بدأت نزع شرعية إسرائيل في المحاكم الدولية. ولفت إلى أن مصر تقود تحركاً عربياً لفضح جرائم إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، مبيناً أنه لا بد أن توضع الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية، واستغلال واستثمار الوضع الحالي. وأشار إلى أن مصر نجحت بمهارة في الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكانت كلمة مصر أمام محكمة العدل الدولية قوية، مشدداً على أهمية التحرك الفلسطيني، إلى جانب الحشد العربي من أجل القضية الفلسطينية.

وأعرب الدكتور نبيل حلمي، أستاذ القانون الدولي وعميد كلية الحقوق الأسبق، عن فخره بما حدث اليوم في مرافعة الدكتور ياسمين موسى، ممثلة مصر اليوم أمام محكمة العدل الدولية، كما أبدى سعادته بأن مصر بها إحدى السيدات مثل الدكتورة ياسمين موسى، المستشارة القانونية لوزارة الخارجية. وأكد أن الخارجية المصرية بها نماذج مشرفة مثل الدكتورة ياسمين موسى، لافتاً في الوقت ذاته إلى أنه لا يوجد حق دفاع شرعي لأي محتل الدفاع الشرعي للمحتل. وأضاف أن الدولة المصرية دخلت في نطاق الدول الكبرى التي تسعى لتطبيق القانون الدولي بالاستعانة بمحكمة العدل الدولية التي تعتبر المحكمة الأم في العالم، مشدداً على ضرورة التزام إسرائيل بالقواعد الدولية المتعارف عليها. ولفت إلى أن إسرائيل ليست دولة سلام إنما دولة احتلال لأراضي فلسطين وتنتهاها ويرتكب مجازر في قطاع غزة، مؤكداً أن ما يحدث إجراء غير قانوني.

وأشار إلى أن الإبادة الجماعية هي اتهام لإسرائيل ومن يساندها على رأسهم الولايات المتحدة، كاشفاً أنه يمكن مقاضاة أمريكا باتهامها بدعم إسرائيل في ارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة بعدما فشل مجلس الأمن في إصدار قرارات تُنصف الشعب الفلسطيني بسبب الفيتو الأمريكي. وتابع أن فلسطين تحت الاحتلال ويجب أن تجد الرعاية من الدولة المحتلة، وحال وجود إساءة من المحتل فإن يجب أن يتم التصدي له كإجراء استشاري من محكمة العدل الدولية بالدفع لما يحدث في هذا الشأن.

وقال إن محكمة العدل الدولية لا تستطيع إصدار قرارات بوقف العدوان، إنما المنوط بوقفها مجلس الأمن. وأضاف أن فلسطين كانت تحت الانتداب البريطاني واليوم بريطانيا امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن. وأوضح أن الانتداب انتهى وتم استبداله بتحت الوصاية والذي يستهدف رفع شأن أي دول تحت خط التنمية وكل الدول التي انتقلت من تحت الانتداب إلى تحت الوصاية فقد حصل على حريته معاداً فلسطين ولذلك الاحتلال الإسرائيلي أطول احتلال في التاريخ الحديث، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة اعتبار فلسطين تحت الاحتلال مع رفض أن يكون هناك حكم ذاتي في فلسطين، كون الحكم الذاتي سيضعف موقف فلسطين أمام القانون الدولي. وأكد أن الاحتلال في القانون الدولي حالة مؤقتة وهو ضد مواثيق الأمم المتحدة، مضيفاً أن كل أمر سيتم إحالته إلى محكمة العدل الدولية سيكون في صالح فلسطين. ونوه بأن عدم احترام قرارات محكمة العدل الدولية سيكون عار كبير في جبين المجتمع الدولي، مشيداً في الوقت ذاته بموقف مصر القوي لتطبيق قواعد القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية.

مضامين الفقرة الثانية: بيع قطعة أرض بحدائق الأندلس

كشف محمد زاهد البطرني، الرئيس التنفيذي لمجموعة محمد عمر بن حيدر القابضة، تفاصيل توقيع عقد بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وشركة «يو دي سي» للتطوير العقاري إحدى الشركات التابعة لمجموعة محمد عمر بن حيدر القابضة الإماراتية، لتخصيص قطعة أرض بمنطقة حدائق الأندلس بالقاهرة الجديدة لإقامة نشاط عمراني متكامل. وقال، إن مجموعة بن حيدر القابضة تأسست عام 1940 وتعمل في عدة مجالات عقارية وسياحية وتعليمية، لافتاً إلى أن المجموعة تعمل على تنفيذ مشروعات استثمارية في مصر. وأشار إلى أن الدولة المصرية تهتم بالبنية التحتية مما يشجع على زيادة الاستثمارات، مؤكداً أنها أفضل بنية تحتية تم عملها خلال السنوات الماضية.

وأضاف أن مصر دولة جاذبة للاستثمارات الناجحة في كل المجالات، موضحاً أن المشروع المستهدف تنفيذه في منطقة حدائق الأندلس بحجم استثمارات حوالي 60 مليار جنيه. وأكد أن المجموعة تسعى لزيادة مشروعاتها في مصر، مضيفاً أنه تم الاتفاق على مشروع استثماري يُمثل نواة الاستثمارات في مصر بأكثر من 60 مليار جنيه مما سيسهم في جذب العديد من الشركات للعمل في مصر فضلاً عن توفيره أكثر من 2000 فرصة

عمل. وأعرب عن ارتياحه بالعمل في مصر أكثر من أوروبا، موضحاً أن المشروعات في أوروبا تحتاج في بعض الأحيان إلى عامين للحصول على التراخيص اللازمة.

ونوه بأن شبكة الطرق العملاقة تساعد المستثمرين على ضخ استثمارات في مصر، مؤكداً أن البنية التحتية القوية في مصر تشجع على ضخ مزيداً من الاستثمارات. وأكمل: «كل مرة أزر مصر أجد شيئاً جديداً ومبهراً»، مؤكداً أنه لولا البنية التحتية القوية لما قامت المجموعة الإماراتية بضخ استثمارات في مصر. ونصح بالعمل في مشروعات السياحة في مصر، كما شجع على إقامة مشروعات سياحية في مصر لوجود نهر النيل، كاشفاً بأن المجموعة ستعلن قبل نهاية العام الجاري عن مشروع سياحي كبير في الساحل الشمالي.

مضامين الفقرة الثالثة: المؤسسة العسكرية

استعرض البرنامج تقرير يرصد إطلاق المنطقة الشمالية العسكرية، حملة «بلدك معاك» لدعم الأسر الأكثر احتياجاً من أبناء المحافظات التي تقع بنطاق المسؤولية، وذلك بالتعاون مع البنك الزراعي المصري وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، حيث تضمنت المرحلة الأولى من الحملة توزيع عدد من الأجهزة الكهربائية والمنزلية على 332 أسرة من الأسر الأولى بالرعاية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي، وشملت 108 أسرة بمحافظة الإسكندرية و83 أسرة بمحافظة البحيرة و71 أسرة بمحافظة الغربية و70 أسرة بمحافظة كفر الشيخ، بينما أعربت الأسر عن عميق شكرهم وامتنانهم لما تقدمه الدولة ومؤسساتها الوطنية من جهود لتلبية مطالبهم واحتياجاتهم والتخفيف من وطأة الأعباء الاقتصادية الراهنة.

مضامين الفقرة الرابعة: مشروعات النقل

أشار الإعلامي أحمد موسى إلى لقاء الفريق كامل الوزير وزير النقل، خلال زيارته للعاصمة الرواندية كيجالي، برئيس وزراء جمهورية رواندا، وأكد الوزير خلال اللقاء أن رواندا بلد واعد متطور يتمتع بالأمن والاستقرار مشيراً إلى اعتزاز مصر بأشقائها في الدول الإفريقية وخاصة دول حوض النيل ومن بينها رواندا وعلى حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على تعزيز العلاقات مع هذه الدول وفي مقدمتها رواندا لتحقيق المصالح المشتركة للشعبين المصري والرواندي، وأشار وزير النقل إلى التقدير الكامل لتجربة رواندا في التنمية والانطلاق من مرحلة التحديات والصعوبات إلى تجربة إفريقية ملهمة ظهرت على أرض الواقع.

وأشار الوزير إلى ما قامت به مصر من جهود في الربط مع دول الجوار من خلال تطوير شبكة الطرق في مصر والسكة الحديد الديزل وإنشاء شبكة قطارات كهربائية سريعة الكهربائية بطول 2250 كيلو متر وشبكة من النقل الحضري الأخضر المستدام الصديق للبيئة بالإضافة إلى تطوير قطاع النقل البحري من موانئ حيث تمتلك مصر 18 ميناء وتهدف إلى الوصول إلى 100 كم أرصفة وكذلك تطوير وسائل النقل من سفن وتعديل التشريعات واستغلال لموقع مصر الفريد على البحرين الأحمر والمتوسط وخاصة مع وجود أهم ممر ملاحى في العالم وذلك بهدف جعل مصر مركزاً للتجارة العالمية واللوجستيات، وإنشاء شبكة من المناطق اللوجستية والموانئ الجافة وكذا تطوير العنصر البشري ورفع القدرات.

مضامين الفقرة الخامسة: الهجوم على رفح

قال الإعلامي أحمد موسى إن صحيفة لبراسيون الفرنسية قالت إن الاحتلال الإسرائيلي سيشن هجومه البري على مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، في بداية شهر رمضان المبارك في حال عدم التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى، وقال الوزير الإسرائيلي بيني غانتس إنه بدون إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، سيجتاح الجيش الإسرائيلي المدينة التي نزع إليها حوالي 1.4 مليون فلسطيني في بداية شهر رمضان، أي حوالي 10 أو 11 مارس، بينما أوضحت الصحيفة الفرنسية أن باريس أكدت مراراً معارضتها الصارمة للهجوم البري على رفح. وذكر أن ماثيو ميلر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أكد أن إسرائيل لم تقدم خطة لحماية أكثر من مليون مدني في مدينة رفح جنوب قطاع غزة قبل هجومها الذي تهدد به على المدينة الحدودية.

مضامين الفقرة السادسة: تحالف بريكس

قال الإعلامي أحمد موسى إن مصر تستضيف ملتقى رؤساء ومسؤولي أجهزة المنافسة والخبراء في الدول أعضاء مجموعة "بريكس"، وذلك للمرة الأولى بعد انضمامها للمجموعة مطلع العام الجاري، ومن المقرر أن يشهد الملتقى مناقشة سلاسل إمداد الغذاء العالمية، والتركيز على تجارة الحبوب، والعمل على وضع آليات جديدة لمعالجة التشوهات التي يعاني منها السوق العالمي ومواجهة الممارسات الاحتكارية في هذا الشأن، إذ يهدف مسؤولو أجهزة المنافسة والأكاديميون في مجموعة بريكس إلى مناقشة كيفية تطبيق مبادئ قانون حماية المنافسة بشكل أكثر نشاطاً وشمولية للمساعدة في إيجاد حلول أكثر استدامة وتنافسية لتنظيم تجارة الحبوب العالمية.

أبرز تصريحات أحمد موسى:

مرافعة مصر من أقوى المرافعات أمام محكمة العدل الدولية.